اليمن: حرب شاملة أو تسوية؟

■ حميدي العبدالله

بعد ثبوت استمرار «عاصفة الحزم» بثوب «إعادة الأمل» يعود التساؤل من جديد عن الأفق النهائي لهذه الحرب، هل تتحوّل إلى حرب برية وتقاصف متبادل وانخراط دول جديدة فيها، أم أنها تسلك خيار التسوية ويتمّ توقف «إعادة الأمل» كما توقفت «عاصفة الحزم»؟

إذا كان رهان المملكة العربية السعودية على استمرار «عاصفة الحزم» بثوب «إعادة الأمل» هو تحقيق الأهداف التي لم تتحقق في «عاصفة الحزم» بعد مرور 27 يوماً على بدئها، عندما كان زخم القصف الجوي والبري أعنف وأوسع مما هو عليه الآن، فإنها بحاجة إلى إثبات وعرض الأسباب التي تقنع كلّ متابع أنها هذه المرة سوف تحصل على نتائج مغايرة لما آل إليه الوضع في «عاصفة الحزم».

الأرجح أنّ الاستمرار في الحرب إلى أن تتحقق الأهداف المعلنة، أيّ إعادة سلطة هادي إلى بعض مناطق اليمن بعد إخراج أنصار الله والجيش اليمني منها، هو أمر من رابع المستحيلات، أو على الأقلّ صعب المنال في أسابيع، ويحتاج إلى أشهر، وبالتالي استمرار القصف الجوي والبري لأشهر يرجح أن يقود إلى احتقان يهدّد بتداعيات شبيهة بالاحتقان الذي أرغم الرياض على إعلان وقف «عاصفة الحزم» أيّ احتمال تحوّل الحرب من قصف يقتصر على الأراضي اليمنية إلى تقاصف يشمل الأراضي اليمنية والأراضي السعودية، مع ما يحمله من تحوّل للحرب إلى حرب برية بمبادرة من أحد طرفي المواجهة، السعودية، وأنصار الله والجيش اليمني، ومن شأن ذلك أن يجرّ دولاً جديدة إلى الحرب، التي ستتحوّل إلى مواجهة شاملة وحرب إقليمية في منطقة حساسة ليس فقط لأنّ اليمن يقع على باب المندب حيث تمرّ 38 في المئة من التجارة الدولية، وحوالي 4 مليون برميل نفط يومياً، بل أيضاً لأنّ السعودية أكبر منتج للنفط قد تتحوّل إلى ساحة مواجهة عسكرية، ومن شأن ذلك أن يحدث اضطراباً حادّاً في الاقتصاد العالمي تتضرّر منه مصالح كلّ الدول، سواء مجموعة السبع الاقتصادية، أو مجموعة «بريكس»، والأرجح أنّ بلوغ هذه المرحلة لن يكون قرارها في يد المملكة العربية السعودية، بل في يد المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الغربية، التي ستكون المتضرّر الأول.

استمرار «عاصفة الحزم» بثوب «إعادة الأمل» بما تنطوي عليه من تداعيات خطيرة، هو الذي يرجح وقف إطلاق النار في توقيت غير بعيد، وإطلاق خيار التسوية عبر الحوار.

الزمن المتغيّر والمتبدّل باستمرار

■ د. سلوى خليل الأمين

عرفتهم منذ صغري أهل جدّ ومثابرة ومصداقية ما عرفت الكلل ولا الملل، فحين كنت صغيرة، كنت أرافق أمي إلى سوق المعرض في بيروت من أجل شراء حاجياتنا من شنط مدرسية وأحذية وخلافه، لفتني يوماً أنّ من تتكلم معه أمي ويستقبلها بحفاوة لا يتقن اللغة العربية جيداً، سألتها باستغراب: هذا غير لبناني هو لا يتقن اللهجة اللبنانية، أجابتني أمي: بلى هو أرمني لبناني... بقيت القضية تتفاعل في عقلي الطفولي حتى شببت وقرأت ودخلت في عمق الصحائف التاريخية، التي من خلالها عرفت الأسباب التي جعلت هذا الشعب الأرمني من سكان لبنان، بل من حاملي هويته، بسبب ما تعرّضوا له من ظلم وقهر وإبادة خلال فترة الخلافة العثمانية التركية.

لهذا لا عجب إنْ لامست وجوه هذا الشعب وعقولهم مواجع الزمن المرّ ومشهدياته المؤلمة، المتخمة بظلامية الوجود، الذي جعل شعاع الضوء ينحسر من حقولهم وبيوتهم وحاراتهم وأماكنهم الآمنه ظلماً وعدواناً، جراء زلزال العقم العقلي والإنساني الذي ضرب نهارات الألفة والمودّة في الزمن العثماني الغابر المبرمج على استعباد الشعوب وسلبها حريتها وحقها الإنساني في الحياة.

فلا غرو بعد ذلك، وهذا الشعب يشهد حوليات الزمن الصعب المطلي بتلاوين الغدر والقهر والقتل المتعمّد، ألا يصيبه الخوف والهلع مما يخبّئه المستقبل من أيام حالكة سوداء، وألا يصبح الدمع أنهار غضب تجرف الأحلام الوردية التي هرمت قبل أن تجفّ ماء الحياة، وتتلوّى بصبر على ما أصابها من تلاوين الدهر المسكوبة علقماً منسرحا على بيانات متوحشة وقاتلة، مرسومة بالحقد المبطن بالمكر الذي أنهى في ما بعد أمبراطورية بني عثمان التركية الظالمة، التي لفت الشرق والغرب تحت راياتها، بواسطة سيوفها المسنونة التي لا تعرف الرحمة ولا الشفقة ولا الشعور الإنساني الذي سقط من أجنداتهم المكتوبة بالدم المسفوح مدرارا عبر مدارات الكرة الأرضية، التي حملت في طياتها مرارات الشعوب، الذين ابتلوا بمواطئ أقدام جنودها الإنكشاريين الأصلاف، ومنهم الشعب الأرمني، الذي تعرّض خلال حكمهم في 24 نيسان من العام 1915 لأفظع إبادة جماعية جهنمية، لمجرّد تعاونهم مع الروس من أجل الخلاص من المستعمر الاستبدادي الذي أهلكهم وصادر حريتهم وقضى على سيادة بلدهم أرمينيا، تلك الإبادة التي قضت على أناس عزل أبرياء حفزهم الغضب من الظلم الواقع عليهم وعدم الإيمان بإنسانية الإنسان في بلدهم وحقه في الحرية والمعتقد بأن يثوروا طلباً للعدالة المرجوة التي لم ترد في قاموس من استعبدهم وحطم آمالهم في العيش الكريم وطلب الأمن والأمان، انطلاقا مما يؤكده رب العالمين على أنّ قتل النفس الحرة إجرام وشرّ لا تبيحه الشرائع السماوية، لا بل هو محرّم شرعاً وقانوناً حسب ما ورد في القرآن الكريم في سورة المائدة / الآية 32: «... من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً».

لكن بالرغم من كلّ ما حدث للشعب الأرمني من إبادة جماعية ما زالت محفورة بعمق في جداريات الذاكرة والتاريخ، استنهض هذا الشعب طاقاته وإبداعاته مسجلاً في لبنان، الذي استقبلهم حانياً ومؤانساً وحامياً، نجاحات تبدو جلية للعيان حين تجدهم على مقربة منك في أيام الشدّة كما في أيام الرخاء. فكلمة حق تقال، إنّ الشعب الأرمني أثبت قدرة فائقة وكفاءة عالية في التعالي على الجراح وخدمة لبنان الذي أصبح الوطن الثاني لهم بصدق ووفاء في زمن قلّ فيه الوفاء وانعدم فيه الصدق.

لقد استطاع الشعب الأرمني التغلب على المأساة التي حلت به جراء الإبادة الهمجية الشهيرة، منطلقاً في الحياة بعزيمة لا تقهر، مخترقاً الأسوار الصعبة والمرهقة، معانقاً بشغف استمرارية الحياة للأجيال التي لم تشهد الجريمة النكراء، لكنها سجلت في طيات ذاكرتها صحائفها السوداء التي لا تمحى بسهولة.

أخيرا لا بدّ أن أشهد أنّ الشعب الأرمني الذي عرفته عن قرب في لبنان من خلال صداقات عديدة لي بينهم، أنه الشعب العقلاني المتصالح مع الحياة، الواثق من حكمة الله في خلقه، خصوصاً أنّ القول الكريم يؤكد في سورة النساء الآية 93 على أن: «... ومن يقتل مؤمناً متعمّدا فجزاؤه جهنم خالداً فيها، وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً». هذا ما تؤكده الشريعة الإسلامية التي دان بها الأتراك في زمن خلافتهم العثمانية، والتي لم تسلك طريق الرحمن الرحيم، بل استعملت السيف حصان ظلامية وفجور، نشر الخوف والرعب في أروقة الدهر المجلل بانعدام إنسانيتهم، التي أبادت شعباً لا ذنب له سوى أنه طالب بتطبيق شريعة الله في خلقه، من حيث نشر العدالة واحترام الحرية والحفاظ على الحقوق الإنسانية.

في ذكرى مرور مائة عام على الإبادة الأرمنية لا بدّ من القول إنّ قتل الشعوب الآمنة ليس مسألة فيها نظر، بل هو محرّم شرعاً وقانوناً، لهذا على من يقوم بالاعتداء المبرمج على أيّ دولة أو أي شعب عليه أن يحاسب ويعتذر، وأن تطلق بحقه العقوبات من مجلس الأمن، المفترض أنه راعي الأمن والأمان في العالم كله، وعليه أن يلزم المعتدي بدفع التعويضات لمن هجّرهم وهدم بيوتهم ومؤسساتهم، لهذا على تركيا أن تقدم اعتذارها من الشعب الأرمني، كما عليها أن تقدم اعتذارها من الشعب السوري بسبب دعمها للعصابات الإرهابية الداعشية وحمايتها لهم منذ أربع سنوات، هم الذين عاثوا في سورية قتلاً وذبحاً وتدميراً، وما زالوا لتاريخه يعبرون الأراضي التركية إلى سورية عبر الحدود المفتوحة والمباحة، كما على بريطانيا التي قدّمت فلسطين «وطناً لبني إسرائيل» دون النظر إلى من هجّر وقتل وشرّد واستبيحت أملاكه وأعراضه من شعبها، أن تعتذر من الفلسطينيين وتساعدهم على استعادة أرضهم، على أن يعاونها في ذلك راعي الكون العظيم الولايات المتحدة الأميركية.

ثم أليس الأحرى بالإدارة الأميركية ورئيسها باراك أوباما القيام بخطوة من هذا النوع على هامش التوقيع المنتظر مع إيران في شهر حزيران المقبل؟ لكن على ما يبدو الأمور في المنطقة صعبة وخطيرة في ظلّ عدم الالتزام بقرار إيقاف الحرب على اليمن، وربما تحمل الأيام المقبلة مزيداً من التصعيد الذي تشجّعه «إسرائيل» بهدف الخربطة على الاتفاق المذكور، الذي على ما يبدو أنّ الرئيس الأميركي مصر على تنفيذه والتوقيع عليه حتى لو أدّى ذلك إلى خربطات ما تعدّ لها «إسرائيل» وحلفاؤها العرب في المنطقة، بهدف إرباك الإدارة الأميركية بأفعال غير مسؤولة وخارجة على الشرعية الدولية، علماً أنّ إيران ثابتة في مواقفها ولا تأخذ قراراتها بالتباس أو عفوية، بل هي تمشي كالسلحفاة إلى هدف تريده آمناً لها ولجيرانها لعلهم يعقلون. فزمن إبادة الشعوب لم يعد مستساغاً في العصر المفتوح، والشعوب باتت على إدراك ووعي بواسطة ما ينشر عبر وسائل التواصل التكنولوجي ويصل بسرعة البرق إلى مختلف أقطار العالم، لهذا فإنّ الحروب العسكرية الخاسرة باستمرار ستتوقف في الأجندة الأميركية، وقد تستبدل بما يفيد بني البشر الذين ما زال معظمهم يرزحون تحت خط الفقر، وكوبا الدولة العدوة اللدودة لأميركا هي المثل والأنموذج للمتغيّرات الجديدة في ذهنية الإدارة الأميركية التي بدأ ينفذها باقتناع تامّ الرئيس باراك أوباما، اقتناعاً منه بأنّ هذه المتغيّرات في ممارسة السياسة الأميركية تريحها في الداخل اجتماعياً واقتصادياً، خصوصاً أنّ الاقتصاد هو العمود الفقري لبلاده، لهذا فإنّ الثورة العلمية والاقتصادية والمعرفية هي الهدف المستقبلي الذي يسعى إلى ترسيخه، عبر حرب اقتصادية تنافسية آتية، تأخذ التجربة الصينية في الاعتبار.

ماذا تريد «إسرائيل» عسكرياً من التصعيد؟

ليست خافية العلاقة بين التصعيد «الإسرائيلي» بالغارات التي استهدفت منطقة القلمون قبل أيام، أو تلك التي استهدفت مجموعة من المقاومين على الحدود السورية مع الجولان المحتل، بمحاولة كسر ميزان الردع الذي رسا بعد العملية النوعية للمقاومة في مزارع شبعا وتأهّب المنطقة للدخول في حالة حرب، وتراجع «إسرائيل» تحت شعار امتصاص التوتر، رغم أنّ «إسرائيل» قامت بانتقاء دقيق لهدفها الأول الذي قد يكون فراغات جغرافية لا وجود لسلاح ومستودعات وشاحنات فيها، لكنها قالت إنها بالواسطة دون إعلان رسمي أنها استهدفت شحنات سلاح نوعي من سورية إلى حزب الله، وهو العنوان الذي تعتبر «إسرائيل» بحكم سوابق مشابهة أنه من ضمن قواعد اللعبة، وبالتالي لا تصل المواجهة المحدودة إلى حدّ حرب، ومن ضمن الأهداف التي ينظر إليها الغرب كأهداف مشروعة، وتراها روسيا لعبة من ينجح أولاً، فإنْ نجحت المقاومة في نقل السلاح، وأوصلته إلى حيث تريد كان به، وإنْ كشفته «إسرائيل» بإمكانها ضربه.

تعلم «إسرائيل» رغم التحاذق في الخيار الأول للعمليات، في القلمون، أنّ الخيار الثاني لضرب مجموعة مقاومة تحاول التسلّل، يمكن أن يكون في سياق قواعد الاشتباك ايضاً، باعتبار المنطقة التي اختارتها للغارة تقع قرب خط فصل القوات، وليست بعيدة إلى درجة يصعب تصديق ادّعائها، ومن جهة ثانية يسهل ربط قيام المقاومة أو سورية أو فصائل فلسطينية بعملية التسلل رداً على الغارات الأولى، وبالتالي ترسم «إسرائيل» غاراتها على حافة الهاوية، وليس في قلب قرار المغامرة بحرب أو الاستدراج إليها.

لكن «إسرائيل» تعلم أنّ المردود الإعلامي والمعنوي للغارات، دون ردّ موجع سيصيب ميزان الردع، ويمنحها وضعاً معنوياً أفضل، وتعلم لذلك أنّ المقاومة ستكون مجبرة على الردّ، وتعلم انّ هذا الردّ سيعني تسخيناً للجبهات، ولو بقي تحت عنوان حرب الاستنزاف، بعمليات محسوبة، تحت السقف عدم الذهاب للحرب.

تحقق «إسرائيل» بذلك إعادة تصويب مفهوم ميزان الردع وقواعد الإشتباك، باعتبارها ترعى عدم رسم خط أحمر للمقاومة بالتواجد في الجولان، لكنها ترعى أيضاً عدم رسم خط أحمر لـ«إسرائيل» بضرب عمليات التسلل ونقل السلاح.

إلى جانب هذا الهدف المتصل بالتوازنات الكبرى، لا بدّ من أهداف عسكرية تريدها القيادة «الإسرائيلية» في الأيام الحساسة التي تعيشها المنطقة عشية التوقيع المرتقب في نهاية حزيران المقبل على التفاهم النووي الإيراني مع دول الغرب بصيغته النهائية، فتبدو «إسرائيل» وحليفيها التركي والسعودي في وضعية التأهب والتصعيد، لفرض حرب استنزاف، على محور المقاومة تشكل سبباً لصيغة تسوية شاملة لوقفها.

وفقاً للخبراء العسكريين يمكن القول بثقة إنّ «إسرائيل» تعمل للحصول على قرار أممي يشبه شكلاً القرار 1701 على الحدود مع لبنان، لكنه بديل عنه وأوسع وأكثر شمولاً، فيشكل مقايضة مع سورية والمقاومة بـ«التنازل الإسرائيلي» عن نظريات الحزام الأمني الذي كانت «إسرائيل» أوكلته إلى «جبهة النصرة»، ويصير بديلاً لاتفاق فك الاشتباك مع الجيش السوري على حدود الجولان المحتلّ، بديلاً من القرار 1701 على الحدود مع لبنان.

تتطلع «إسرائيل» إلى تسخين يضع الجبهتين اللبنانية والسورية على حافة حرب، فيصير التدخل الدولي ضرورياً لوقف التصعيد، وإصدار قرار تسعى «إسرائيل» لكي يتضمّن نشر قوات من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن على خطوط الحدود الدولية مع لبنان وسورية وفقاً لترسيم الأمم المتحدة، وترك الخلافات للتفاوض، سواء في ما يخصّ خط العام 1967 مع سورية أو أيّ نقاط لبنانية ما عدا مزارع شبعا التي ستغادرها «إسرائيل» مع أي انسحاب حتى الحدود الدولية مع سورية لحساب الجيش السوري.

شهران حاسمان تتأرجح فيهما المنطقة على الجبهة مع «إسرائيل»، بين احتمالات الحرب والهدنة والتسويات، ويبقى مستوى ردّ محور المقاومة هو الذي يقرّر الاتجاه النهائي.

«توب نيوز»

المنطقة على أبواب حرب؟

وفقاً لموازين الردع التي تحكم أيّ مواجهة بين المقاومة و«إسرائيل» الخسارة «الإسرائيلية» محققة.

التحرّشات «الإسرائيلية» عادت مجدّداً بعد عملية مزارع شبعا مع محاولات تصويرها خارج خرق قواعد الاشتباك سواء باستهداف ما دأبت «إسرائيل» على تسميته نقل أسلحة نوعية أو صدّ محاولات تسلل.

السياق المعنوي للأعمال العدوانية «الإسرائيلية» يصيب بنسبة كبيرة مصداقية المقاومة إذا بقيت دون ردّ، ويصيب بالتالي ميزان الردع.

الردّ على التحرّشات سيسخن الجبهات المواجهة لـ«إسرائيل» وقيادة تل أبيب تعرف ذلك، فهي إذن تريده.

التسخين والتوتر قد تبقيهما «إسرائيل» دون سقف حرب، وتتحكم بتصعيد الغليان أو تبريده وفقاً لمقتضيات تطوّر التفاهمات والتسويات في المنطقة.

يمكن توقع تسخين إلى حدّ الحرب إذا كانت «إسرائيل» تشعر بخطر حرب آتية بعد سنوات قليلة من التسويات وتعافي محور المقاومة، فتصير الحرب لدخول التسوية.

تنشط أميركا لتسوية للصراع العربي ـ «الإسرائيلي» بالتزامن مع التسويات الإقليمية وتحاول تقديم تصوّرات لحلول ترفضها «إسرائيل» رغم تضييعها للحقوق الفلسطينية.

قد يكون أفضل خيار لـ«إسرائيل» هو حرب تنتهي بتسوية بشروط اليوم.

التعليق السياسي

مجزرة سيفو

■ جودي يعقوب

يطلق إسم الإبادة على سياسة القتل الجماعي المنظمة، والتي تقوم بها عادةً الحكومات ضدّ مختلف الجماعات وليس الأفراد. وتعني الإبادة الجماعية كلاً من الأفعال المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية. ولم يعد مصطلح الإبادة اليوم مصطلحاً وصفياً فحسب، بل أصبح أيضاً مصطلحاً قانونياً، لأنّه لم يعد يعني المجازر المرتكبة ضدّ المدنيين فقط، بل أصبح أيضاً يطلق على الأفعال المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة ما، لذا تعتبر الإبادة من الجرائم الدولية التي لا يسري عليها التقادم، ومن الطبيعي ألا يسري على ذكرها التقادم أيضاً.

وتعتبر مجزرة سيفو، التي نفذتها السلطنة العثمانية في حقّ السريان، من أكثر المجازر التي حدثت في القرن العشرين وحشية ودموية، وقد أطلق على هذه المجزرة اسم «مذبحة سيفو» نسبة إلى الطريقة التي قتل فيها السريان، إذ إنّ كلمة «سيفو» كلمة سريانية وتعني السيف، كما أطلق على عام 1915 وهو العام الذي بدأت فيه المجازر في منطقة طور عابدين في «شاتو دسيفو»، أي «عام السيف» نسبة إلى المذابح التي ارتكبت في حقّ السريان، أي أبناء الكنائس السريانية في شكل عام في الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى على يد تركيا الفتاة، كما عرفت اختصاراً بـ«قطلغمّو» أي بمعنى «التطهير العرقي». ويطلق هذا المصطلح على سلسلة العمليات الحربية التي شنتها القوات النظامية التابعة للدولة العثمانية، بمساعدة مجموعات مسلحة كردية شبه نظامية التي استهدفت مدنيين سريان أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى.

والجدير بالذكر أنّ أكثر من نصف ضحايا المجازر في حقّ السريان والأرمن لم يكونوا من القومية الأرمنية بل كانوا سوريين، من طور عابدين وأورفة والعديد من المدن السورية الأخرى، بالإضافة إلى السريان الساكنين في بلاد الرافدين، وقد كانت طور عابدين والمناطق التي تقع جنوب شرق تركيا وشمال غرب إيران هدفاً للقوات العثمانية والعشائر الكردية التي ارتكبت مجازر في هذه المناطق راح ضحيتها مئات الآلاف من السريان، بينما نزح آخرون من مناطق سكنهم الأصلية في جنوب شرق تركيا الحالية وشمال غرب إيران.

ومن أهم المجازر المنضوية تحت اسم «مذبحة سيفو» بين عامي 1914 و1923، مجزرة ديار بكر ومجزرة طور عابدين ومجزرة دير الزور التي هاجر إليها عدد كبير من السريان والأرمن هرباً من القتل، وغيرها العديد، ولا يزال هناك عدد من العائلات السريانية يقطن في تلك المناطق، ويشكل هؤلاء نسبة كبيرة من السريان في الشمال السوري. وهكذا فرغت أجمل المدن السورية القديمة التي لعبت دوراً مهمّاً في النهضة السورية: نصّيبين، ماردين، حران وأورفا مركز اللغة السريانية، عدا عن مديات عاصمة أول مملكة آرامية تعود إلى القرن الثالث عشر ق.م «مملكة بيت زماني»، وسكن فيها الأكراد الذين اشترك بعضهم في ذبح السكان وتهجيرهم.

كانت الحملة متعمّدة ومقصودة من أجل تطهير عرقي ضدّ المسيحيين، وقد تمّ التخطيط والإعداد لهذه الإبادة من قبل، فهذه المجازر قتلت الملايين من السريان والأرمن، كما تمّ ترحيل الملايين من أراضيهم إلى كافة أصقاع المعمورة، والغريب أنها قوبلت ولا تزال بصمت دولي، حيث لم يكن هناك أيّ ردّ فعلي وطني أو عالمي في شأن هذه المجازر، وتنفي الحكومة التركية إلى الآن وقوع هذه المجزرة من دون أن تقدّم تفسيراً منطقياً لاختفاء كلّ هؤلاء البشر بين ليلة وضحاها. أما الحكومات العالمية فتتصرّف وكأنها لا تعلم أنّ شعباً أبيد عن بكرة أبيه، ذلك أنه لم يكن للسريان صوت يدافع عنهم أو وزن في المحافل الدولية، ويعزو بعض المؤرخين ذلك إلى عدم تشكيل كيان سياسي يمثل السريان في المحافل الدولية في القرن العشرين، والأهمّ هو أن لا مكاسب سياسية للقوى العظمى في هذه القضية، حيث إنها كانت تحاول إرضاء تركيا لاتقاء دخولها في الحرب إلى جانب ألمانيا، لهذا كان السريان ضحايا حرب إعدام واسعة، والسبب الرئيسي هو الاضطهاد الديني الممتدّ من التوسع المسيحي في الأناضول.

إنكار الإبادة الجماعية هو المرحلة النهائية من ارتكابها وتكريس الإفلات من العقاب لمرتكبي جرائم الإبادة الجماعية يمهّد الطريق إلى جرائم إبادة جماعية في المستقبل

الشعب مثل الثقافة واللغة لا ينقرض عندما يختفي أفراده فقط وإنما عندما تمحى ذاكرته وتستبدل بأخرى

وفي تلك الحالة، فإنّ المذابح التي حدثت في الأناضول تمّ ربطها بمذابح الأرمن وتمّ تصنيف المذبحة السريانية كجزء من مذابح الأرمن، لذا لم تحظ مذابح سيفو باهتمام رسمي كبير، على عكس ما حصل بعد وقوع مذابح الأرمن، مع أنّ ما حدث في سيفو عام 1915 ضدّ أبناء شعبنا حسب قانون الأمم المتحدة هو عبارة عن إبادة جماعية. ولمّا كانت الإبادة الجماعية ضدّهم خلال وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى تصوّر عادة على أنها حرب إبادة ضدّ الأرمن حصرياً، خلال غياب الاعتراف بجرائم الإبادة المتماثلة نوعياً ضدّ مسيحيي العرقية الأخرى في الإمبراطورية العثمانية، حدّد الأتراك الشعب السرياني كجنس أرمني. ويعتبر يوم 24 نيسان من كلّ عام ذكرى لمجازر سيفو، وهو اليوم نفسه الذي يتمّ فيه إحياء ذكرى مجازر الأرمن أيضاً، مع العلم بأنّ الكثير من الصحف الصادرة آنذاك كانت تؤكد على وقوع هذه المجازر البشعة، ومنها جريدة «واشنطن بوست» و«نيويورك تايمز» و«لندن تايمز»، بالإضافة إلى تقارير القنصليات ورجال الدين من مختلف المذاهب والمبشرين المتواجدين في الإرساليات الأجنبية، والكثير من الشهود العيان من أبناء شعبنا الذين عاشوا المأساة ونجوا من المجازر ونقلوا ما شاهدوه، ولا تزال أحاديثهم الحية تعيش في عقول وقلوب الأبناء والأحفاد، وكأنّ مئة عام لم تكن كافية لينسى السريان آلام هذه المجزرة الدموية. والأغرب هو ما ترويه الشهادات عن أنّ بعضهم يحتفظون بصكوك ملكية أراضيهم وبيوتهم التي هجروا منها بالقوة، على أمل أن يستعيدوا بالقانون يوماً ما خسروه بالإرهاب والقهر وحدّ السيف، والذي أدّى إلى اقتلاع حضور مسيحي تاريخي من هذه المنطقة.

لم تفلح محاولات الدولة التركية الحديثة في إخفاء الوثائق والصحف الصادرة في تلك الحقبة، بالرغم من رصدها طاقماً بشرياً ومادياً كبيراً لتلك الغاية من أجل تحريف الحقائق التاريخية، وبالرغم من كلّ تلك المحاولات لم يقتنع أحد بالادّعاءات التركية أنها لم ترتكب المذبحة، فبقيت المجزرة الدموية في حقّ شعبنا السرياني والأرمني جرحاً جائراً ودائماً يلاحق الحكومة التركية منذ قرن بعد فشل جهودها لطمسها، وتزايد الدول والمؤسسات الإنسانية العالمية التي تعترف بها وتطالب بتصفية آثارها، وخاصة بعد أن أثبتت هذه الشعوب إصراراً عنيداً على عدم التخلي عن حقوقها، وقد استطاعت تحويل المجزرة المنسية إلى عنوان إنساني عالمي لا يمكن تجاهله، ونأمل أن تأخذ العدالة مجراها في شكل قانوني في حقّ من ارتكب مجازر الإبادة الجماعية وأن تعترف بلدان العالم بمجازر الإبادة العرقية التي ارتكبت في حقّ شعبنا والأرمن وبقية الفئات خلال الحرب الكونية الأولى، لكي يطلع العالم على الجرائم العرقية وعلى العقلية الهمجية التي كانت تتحكم بحياة البشر وتسببت بإبادة الملايين منهم، بسبب الانتماء الديني والقومي، ولكي ينال شعبنا اعترافاً بالمذابح التي ارتكبت في حقه وبقضيتنا وحقوقنا القومية المشروعة على أرضنا التاريخية منذ آلاف السنين.

علينا اليوم أن ندين بشدة، ونلقي باللوم على الدولة العثمانية ومن تعاون معها، ونطالب الحكومة التركية بالاعتراف بالإبادات الجماعية ضدّ هذه الأقليات، كما نطالبها بنشر اعتذار رسمي والقيام بخطوات جدية من أجل تعويض المتضرّرين، كون إنكار الإبادة الجماعية هو المرحلة النهائية من ارتكابها وتكريس الإفلات من العقاب لمرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، وهو يمهّد الطريق إلى جرائم إبادة جماعية في المستقبل، ونطالبها أيضاً بتشكيل لجنة تاريخية مختصة بالسريان مماثلة للجنة التي ألفها أردوغان عام 2005 من أجل الأرمن، على اعتبار أنّ السريان تعرّضوا للمذابح على قدم المساواة مع الأرمن، وخصوصاً أنّ السنوات الأخيرة شهدت اعترافاً من دول ومنظمات بالمجازر التي حدثت للسريان علناً، كما قامت شخصيات ومؤسسات كردية بالاعتذار عن دور الأكراد في مجازر السريان والأرمن مثل عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني وحزب المجتمع الديمقراطي، وهنا أطالب الدولة السورية من موقعي كمواطنة سورية بالاعتراف بمذبحة سيفو والمذبحة الأرمنية التي تعرّض لها الشعب السرياني والأرمني واعتبارها جريمة ضدّ الإنسانية قام بها الأتراك في حقّ شعبنا السوري والأرمني واعتبارها جرائم إبادة جماعية، وعليها أيضاً أن تذكرهم في ذاكرتها الحديثة وفي تاريخها المدرسي والإعلامي، كما يفعل اليهود اليوم مع المجازر المزعومة في أوروبا في حقهم، فقد جعلوها سيفاً مسلطاً على أعناق الساسة في أوروبا كلها، لأنّ الشعب مثل الثقافة واللغة، لا ينقرض عندما يختفي أفراده فقط وإنما عندما تمحى ذاكرته وتستبدل بأخرى، وخصوصاً أنّ ثقافة سيفو تطلّ علينا من جديد وإن تغيّرت الوجوه والمسمّيات، فسياسة التطهير العرقي التي انتهجتها الحكومة التركية ما زالت مستمرة، ولكن ليس على يد طلعت باشا، بل على أيدي الذين يدعون إلى عودة الإحتلال التركي لبلادنا والذين يرتكبون مجازر في حقّ السوريين عموماً، والكنيسة السريانية والأرمن خصوصاً، ومثلما صمت العالم بالأمس فإنه وبعد مئة عام فضل الصمت أيضاً إزاء كلّ ما يحدث في سورية اليوم، بداية من الاعتداء على الكنائس وخطف المطرانين والكاهنين في حلب، وعشرات الحوادث من صلب وجلد وقتل وتدمير والتي يتعامل معها العالم بصمت غريب وسط كلّ هذه الأزمات والجرائم التي ترتكب في حق شعبنا السوري، وكأنّ حقوق الإنسان والعدالة الإنسانية هما وسيلتان لتخدير شعوب العالم فقط، حيث بات واضحاً أنّ المصالح السياسية لهذه الدول أهمّ من دمائنا ومن أرواحنا، وما يحصل في سورية اليوم هو جريمة تهزّ الضمائر وحلقة في مسلسل مستمرّ لإنهاء دور مسيحيّي الشرق ووجودهم المتأصّل في سورية منذ نشأت المسيحية قبل ألفي عام، في وقت يكثر الحديث عن خطر التهجير مجدّداً لترحيل الأرمن قسرياً عن وطننا إلى شتات الأرض، حيث ما زالت حلقات مسلسل الدم متواصلة لأنّ ما حصل ويحصل اليوم هو إشارة إلى التراكمات الحاقدة على هذا الكيان الجميل. وما يزيد من حدة المشهد والذكرى هو ما يرويه الكثير، وجلّهم من المواطنين السوريين السريان، من شهادات عما يتعرّضون له اليوم في كياننا العراقي والشامي وفي فلسطين، وما يصفونه بحرب إبادة حديثة بحيث لا تريد هذه الإبادة أن تترك من المجتمعات المحلية السريانية أثراً ولا حتى كنيسة أو مدرسة، ومثلما وجد قادة «الاتحاد والترقي» في ظروف الحرب العالمية الأولى فرصتهم للتخلص من المسيحيين من سريان وأرمن، يبدو أنّ حكومة حزب العدالة والتنمية، قد وجدت في ظروف الحرب الراهنة على سورية فرصة طالما انتظرتها لتدمير سورية وتحضير أرضية مناسبة للعثمانيين الجدد، لكنّ أي فكر من هذا النوع هو بعيد كلّ البعد عمّا تعنيه كلمة السريان من تاريخ وإرث وحضارة وثقافة، وهذا يعتبر تحدياً للكنيسة التي يجب أن تحافظ على نفسها وتراثها وهويتها ولغتها ومدارسها ومؤسساتها في ظلّ محاولات الانصهار في التعريب والتتريك وتنامي الأصوليات والفكر الإلغائي، والعمل على نشر ثقافة المحبة والتآخي في مواجهة خطر الفكر الإقصائي التكفيري الذي نعاني منه اليوم، لذا يجب علينا ألا نسكت ولا نساوم ولا نرضى بأن يخطفنا أحد من جذورنا، وعلينا أن نقف ضدّ محاولات اضطهاد وتهجير المسيحيين من الأرض التي شهدت ولادة دينهم وقد شكلوا منارة مضيئة فيها، والحدّ من تنامي الهجرة التي ازدادت بسبب الرعب والخوف من المصير الذي ينتابهم وينتظرهم، ولا سيما بعد أن فرضت الجماعات الدينية المتطرفة أنماطاً حياتية لا تناسب المواطنين وخصوصاً المسيحيين، حتى أصبحوا مشروع مهاجر محتملاً، وكأنهم مقيمون في بلدهم حتى إشعار آخر، والعمل على هجرة معاكسة، عن طريق تعزيز قيم المواطنة ومنحهم حقوقاً ثقافية، وفتح معاهد ومدارس حكومية وأقسام في الجامعات السورية لتعليم اللغة والآداب السريانية، باعتبارها اللغة الوطنية القديمة لسورية التاريخية والتي من شأنها أن تعزّز الوجود السرياني والمسيحي فيها، وألا نسمح بأن يتمّ اقتلاع الكنيسة الأرثوذكسية من جذورها وغرسها في تربة غريبة عنها، وأن نثبت في أرض وطننا الغالي وأن ندافع عنه بكلّ ما نملك من إمكانات، فإذا تراخت الكنيسة في تحذير أبنائها ستصبح في ما بعد كنيسة أنطاكية وسائر الاغتراب بدلاً من سائر المشرق، لكنني أحب أن أطمئن الدول الصهيو ـ أميركية بأنّ أي محاولة لإفراغ المشرق من المسيحيين لن تنجح لأنهم متمسكون بجذورهم التاريخية ويعتبرون أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي السوري، فهم أبناء الكنيسة السريانية التي منحت اسمها لسورية الصامدة والتي تجمع السوريين، فالسريان ليسوا أقليات بل هم أصحاب أرض ورسالة انفتاح على العالم، وهم في أرضهم وليسوا عابرين، وهذا ما أكده الرئيس الراحل حافظ الأسد عند استقباله المجمع المقدس للسريان الأرثوذوكس في 1997/3/17، حين قال: «أيها السريان، يقصد السوريين الأصليين، سورية بلدكم أينما كنتم وهذا حقكم وعندما أقول ذلك لا أعطيكم ما ليس لكم».

ستبقى ذكرى «سيفو» محفورة في قلوبنا وعقولنا وأفئدتنا ومعلقة في أعناق أبنائنا وأحفادهم وأحفاد أحفادهم، ومهما حاول بنو عثمان أن ينكروا هذه المجزرة أو غيرها فلن ينجحوا لأنّ الدماء السورية غالية جداً، ولأنّ الشعب السوري لن يغفر، ولن تمحى هذه المجازر من الذاكرة مهما طال الزمن وإلى يوم القيامة، وسيروي أبناء من قتلهم الأتراك بحدّ السيف الفظائع والمجازر والمذابح الرهيبة والهمجية والبربرية والفظة والقاسية التي راح ضحيتها أبناء شعبنا الأبرياء، لأنّ شعباً بلا ذاكرة هو شعب بلا تاريخ، ونحن من صنع التاريخ.

مثلما صمت العالم بالأمس فإنه وبعد مئة عام فضل الصمت أيضاً إزاء كلّ ما يحدث في سورية اليوم